الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجى

ورشة العمل الإقليمية بشأن التنوع البيولوجى

والتمويل دعماً لنتائج ناجويا

الاجتماع الأول

القاهرة، 29–30 نوفمبر 2010

البند رقم (5) من جدول الأعمال

تعبئة الموارد لدعم أنشطة التنوع البيولوجى على الصعيد الوطنى

فى المنطقة العربية

مقدمة من قبل السكرتير التنفيذى

1. يعتبر الدعم المالي الوطنى جزء من أحكام المادة 20 من الاتفاقية، ومن المهم في شروط التمويل المشترك دعم مشروعات التنوع البيولوجي الخارجية. وترتبط تعبئة الموارد الوطنية مع الأولويات الوطنية والوعي والاعتراف بالقيم الاقتصادية للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، كما يمكن لموارد ميزانية الوزارات القطاعية ذات الصلة أن تصبح ذات أهمية بالغة ، نظرا لحداثة وكالات البيئية الوطنية نسبياً.

2. وتوضح هذه المذكرة الوجيزة بعض التجارب العالمية في تعبئة الموارد الوطنية. ونحن نتوجه بدعوة المشاركين في ورشة عمل لإلقاء الضوء على ما يلي :

I. النظر بعين الاعتبار إلى السيناريوهات المختلفة للميزانية الخاصة بتمويل التنوع البيولوجى فى الفترة من 2011 إلى 2020

II. دمج البيئة في سياسات التنمية الوطنية والخطط والميزانيات، واعتماد نهج متكامل لوضع السياسات وتنفيذها، مع فهم كامل بالنظر في العلاقة وحلقات التغذية المرتدة بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة : البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

III. تشجيع الوزارات القطاعية وذلك من خلال التنسيق بين الوزارات، على دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في سياساتها وبرامجها، مما سيؤدى بدوره إلى تقليل العبء المالي على وزارات البيئة.

IV. النظر في التنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي كشرط ضروري للتنمية المستدامة وكفرصة بدلا من أن تكون عائقا أمام التنمية. والعمل على وضع الخطوات اللازمة لإجراء تقييمات للقيم الاقتصادية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

V. تعزيز قدرات السلطات البيئية لتقديم المساعدة التقنية في القضايا البيئية تمشياً مع الوزارات والقطاعات، والعمل على رفع قدرتها فى معالجة الأولويات البيئية.

VI. استحداث نظام متكامل من المحاسبة البيئية والاقتصادية لتوفير مؤشرات حقيقية من أجل التنمية المستدامة، والتي تتعامل مع الأصول الطبيعية ورؤوس الأموال بنفس الطريقة التي تعامل بها رأس المال الذى وفره الإنسان.

A. اقتصاديات التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي

3. تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن التكلفة السنوية للتدهور البيئي تتراوح من 4 إلى 9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المقررة (الجزائر: 6،9 في المئة، المغرب: 8 في المئة ، سوريا: 7 في المئة ، لبنان: 6 في المئة ، ومصر: 4.5 في المئة). هذه النسب هي أعلى من تلك التي سجلتها أوروبا الشرقية (5 ٪) وأعلى بكثير من تلك التي سجلتها بلدان منظمة

التعاون والتنمية (2–3 في المائة). وبالنظر إلى أن الجمع بين الناتج المحلي الإجمالي لجامعة الدول العربية والولايات المتحدة حول 1624 مليار دولار، يمكن أن تكون الكلفة الإجمالية للتدهور البيئى في نطاق بين 65 مليار دولار والولايات المتحدة 146000000000 $. وبالتالي تتأثر المنطقة العربية من حيث التكلفة الاقتصادية الكبيرة من الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية وتدهور البيئة، الأمر الذي يؤثر سلبا على الجهود المبذولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من الفقر.

B. الإنفاق الوطنى

4. عندما دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في عام 1993، لم تكن هناك أى دولة تقريبا تمتلك خط ميزانية الوطنية منفصل عن التنوع البيولوجي. والآن تعد معظم البلدان لديها بعض عناصر التنوع البيولوجي في مخصصات الميزانية الوطنية. ففي عينة مؤلفة من 93 تقريرا وطنيا، قد أشارت فقط إلى أقل من 10 في المئة من البلدان بوصفها لم تقدم أي دعم مالي أو حوافز للأنشطة الوطنية التي تهدف إلى تحقيق أهداف الاتفاقية. وقد وفرت الغالبية العظمى من البلدان الدعم المالي أو الحوافز أو كليهما لدعم الأنشطة الوطنية للتنوع البيولوجي. وهذا التمويل هو إلى حد كبير نتيجة لجهود الحكومة المركزية لتمويل استراتيجيتها الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل.
5. كما تصنف ميزانيات لخدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية عموما تحت عنوان حماية البيئة، وتغطية الأنشطة المتعلقة بحماية الحيوانات والنباتات (بما في ذلك إعادة إدخال الأنواع المنقرضة وانتعاش الأنواع مهددة بالانقراض)، وحماية الموائل (بما في ذلك إدارة الحدائق العامة والمحميات الطبيعية وحماية المناظر الطبيعية لقيمها الجمالية متضمناً إعادة تشكيل المناظر الطبيعية المتضررة لغرض تعزيز قيمتها الجمالية وإعادة تأهيل المناجم المهجورة ومواقع المحجر)، والإدارة والإشراف والتفتيش، ودعم الأنشطة المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية، وتقديم المنح والقروض أو الإعانات لدعم الأنشطة المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية. الجدول 1 يصور الوضع في جميع أنحاء العالم بشأن الاتجاهات في نفقات حماية البيئة.

الجدول 1: النسبة المئوية لحماية البيئة في النفقات الحكومية الوطنية:

الدولة	الحكومة العامة (سنة)		الحكومة المركزية (سنة)
أفريقيا			
جمهورية الكونغو			**0.3 (2003)**
إثيوبيا			**0.O2P (2002)**
مصر	0.35P (2007)		**0.35P (2007)**
ليسوتو	0.75 (2007)		**0.75 (2007)**
مدغشقر			**0.14 (2007)**
موريتانيا	0.98 (2008)	4.34 (2002)	**0.45 (2008)**
تونس			**1.15 (2007)**
أسيا			
البحرين	0.69 (2005)		**0.69 (2005)**
بنجلاديش			**0.08 (2008)**
الصين	1.07P (2007)		**0.07 (2007)**
إيران	1.68 (2007)	1.09 (2003)	**1.54 (2007)**
الكويت	0.05 (2009)	0.1 (2003)	**0.05 (2007)**
ملديف	1.54 (2008)	0.74 (2006)	**1.54 (2008)**
باكستان			**0.01 (2008)**
تايلاند	0.13P (2008)		**0.14P (2008)**
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى			
الأرجنتين		0.19p (2004)	**0.29 (2004)**
بوليفيا	1.74 (2007)	2.22 (2002)	**0.56 (2007)**
تشيلى	0.32 (2008)		**0.34 (2008)**

كوستاريكا		0.51 (2007)	**0.53 (2007)**
جمهورية الدومينيكان			**0.66 (2002)**
السلفادور	0.19 (2003)	0.16 (2007)	**0.17 (2007)**
جاميكا	0.2 (2002)		
ترينيداد وتوباغو			**1.46 (2007)**
سانت فنسنت وغرينادين	1.42 (2003)	1.22 (2004)	
أوربا الوسطى والشرقية			
بيلاروس	1.38p (2004)	0.85 (2008)	**1.17 (2008)**
بولغاريا		3.07 (2008)	**0.94 (2008)**
كورواتيا		0.67 (2008)	**0.26 (2008)**
جمهورية تشيك	2.24 (2002)	2.59p (2008)	**1033 (2008)**
جورجيا		1.75 (2007)	**0.66 (2007)**
المجر	1.84 (2002)	1.42 (2007)	**0.98 (2007)**
كازاخستان	0.4 (2002)	0.59 (2007)	**0.44 (2007)**
جمهورية قيرغيزستان	0.01 (2006)		
لاتيفا		2.67 (2008)	**2.81 (2008)**
ليتوانيا	0.28 (2008)	2.55p (2008)	**0.55p (2008)**
مولدوفا	0.41 (2003)	0.36 (2008)	**0.41 (2008)**
بولندا	1.85 (2003)	1.43 (2008)	**0.24 (2008)**
رومانيا	0.36p (2002)	1.11 (2005)	**0.62 (2005)**
الاتحاد الروسى	0.41 (2002)	0.14 (2008)	**0.08 (2008)**
سلوفكيا	1.82p (2003)	2.2p (2008)	**1.16p (2008)**
سلوفينيا	1.61 (2002)	1.48 (2008)	**0.93 (2008)**
أوكرانيا	0.63p (2004)	0.55 (2008)	**0.48 (2008)**
الدول المتقدمة			
أستراليا	1.36 (2002)	1.43 (2008)	**0.43 (2008)**

النمسا	0.66 (2002)	0.95p (2007)	**0.35p (2007)**
بلجيكا	1.54 (2001)		**0.05 (2001)**
كندا	1.56 (2003)	1.65 (2006)	**0.65 (2006)**
الدنمارك	0.96p (2004)	0.97p (2008)	**0.69p (2008)**
فنلندا	0.67p (2001)		
فرنسا	1.52 (2005)	1.64p (2008)	
ألمانيا	1.23 (2002)	1.1 (2008)	**0.06 (2006)**
أيسلندا	1.57 (2006)	1.15 (2008)	**0.78 (2008)**
إسرائيل	1.55 (2002)	1.49 (2008)	**0.42 (2008)**
إيطاليا	1.67 (2000)	1.72 (2003)	**0.39 (2003)**
اليابان	3.76 (2003)	3.56 (2006)	
لوكسومبورج	2.79 (2002)	2.81 (2008)	**1.21 (2008)**
مالطا	1.27 (2001)		**1.27 (2001)**
هولندا	1.57 (2002)	1.18P (2008)	**0.46P (2008)**
نيوزيلاند	1.73 (2004)	1.18P (2007)	**0.06P (2005)**
النرويج	1.67 (2003)	1.45P (2008)	**0.36P (2008)**
البرتغال	1.53 (2000)		**0.33 (2002)**
سان مارينو	3.23 (2002)		**3.23 (2002)**
أسبانيا	1.85 (2000)		**0.19 (2000)**
السويد	0.59 (2002)	0.68 (2008)	**0.46 (2008)**
سويسرا	1.74 (2002)	1.66 (2007)	**0.06 (2007)**
المملكة المتحدة	1.32 (2003)	2.15 (2005)	

المصدر : صندوق النقد الدولي (2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2009)

6. بوجه عام تعتبر نفقات حماية البيئة ضئيلة أو هامشية جدا في عملية وضع الميزانية الوطنية، في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ولم تخصص البلدان الرئيسية للتنوع البيولوجي فى أي وقت مضى أكثر من واحد في المئة من نفقات الحكومة المركزية لحماية البيئة. كما تعتبر المعلومات المالية للحكومة حول التنوع البيولوجي غير متاحة بصورة كاملة على المستوى العالمي. وهناك أيضا صورة مختلطة عن النسبة المئوية للحماية البيئية في النفقات الحكومية الوطنية على مدار الزمن. ورغم أن عدد كبير من البلدان المتقدمة والنامية قد ساهم فى زيادة النسبة المئوية لحماية البيئة في النفقات الحكومية الوطنية في العقد الماضي، كان هناك أيضا عدد متساو من كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية انخفضت لديهم نسبة حماية البيئة.

7. وهناك اتجاه عام لتحقيق اللامركزية في الإنفاق البيئي مع الحكومات المركزية التى تخصص نسبة أقل من النفقات العامة لحماية البيئة مقارنة بالحكومات المحلية العامة التي تشمل الإنفاق الحكومي. ويمكن تفسير ذلك من خلال إدراج إدارة النفايات، وإدارة المياه ومكافحة التلوث، والتي تحظى في معظم البلدان بالعناية من قبل الحكومة المحلية. ولا يزال التساؤل حول إلى أى مدى تستطيع الحكومات المحلية معالجة وتناول أهداف التنوع البيولوجي موضوعا هاما يحتاج للمزيد من الفحص.

8. من حيث نفقات الحكومة المركزية ، سجلت البلدان المتقدمة النمو والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في المتوسط نسبة مئوية أعلى لحماية البيئة من البلدان النامية، مما يدل على أن البلدان النامية بصفة عامة لديها قدرة مالية أقل. فضلاً عن انخفاض الوعي وربما أيضا مساحة أقل على الصعيد السياسي في التعامل مع مشكلات البيئة. ويسهم هذا بدوره فى إلقاء الضوء على أن موارد الميزانية في البلدان المتقدمة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تناقض صارخ مع نمط التوزيع للتنوع البيولوجي على الصعيد العالمي.

9. وقد تم إرساء دعائم العديد من وزارات البيئة التي أنشئت حديثا نسبيا، وهى تتمتع بموارد مالية سيئة حيث تم إرساء هياكل جديدة ونقل الإدارات السابقة من وزارات أخرى. على سبيل المثال في السلفادور: قد انتقلت المحميات الطبيعية إلى إدارة وزارة البيئة والموارد الطبيعية (MARN) بدلا من وزارة الزراعة، ولكن مكتب سايتس بقي في الأخير. ونظرا لمحدودية الموارد وأنشطة

هذه الوزارات غالبا ما يحركها التمويل الخارجى حيث انهم يبحثون عن المشاريع الممولة من الخارج لإنجاز مع مهمتهم.

10. كما تواجه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أيضا نقصا في التمويل. حيث تعانى لجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية (CCAD) من نقص الموظفين (يتم معظم العمل من قبل ممثلي اللجنة التقنية الإقليمية والمشروعات الخاصة). إضافة إلى نقص الموارد الخاصة (حيث تعتمد الأمانة التنفيذية وبنيتها التحتية على دعم ميزانية تكامل النظام المتكامل لأمريكا الوسطى (SICA)، وكذلك غياب الإرادة السياسية (مما يؤدى إلى تضارب المصالح كثيرا وعدم وجود توافق في الآراء داخل نطاق العمل).
11. منذ أن أصبح التنوع البيولوجي جزء من الإنفاق البيئي، أصبحت مخصصات الميزانية الوطنية للتنوع البيولوجي أقل بكثير. ومع ذلك، فقد تمت تغطية أهداف التنوع البيولوجى جزئيا فقط من قبل وزارات البيئة، ويجوز لقياس ميزانيات وزارات البيئة التقليل إلى حد كبير من مخصصات الميزانية الفعلية للبيئة بما في ذلك التنوع البيولوجي.
12. ويمكن أن يكون الفارق الزمني بين الالتزام السياسي ووضع استراتيجية كبيرا، وليس المحاسبة عن التأخير بين استراتيجيات العمل وإعداد والتنفيذ الفعلي. بينما بحلول عام 1993 أكثر من خمسين دولة قد صدقت على الاتفاقية، إلا أنه حتى عام 1998 كان هناك خمسين بلدا مؤيده للاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي وخطط العمل. وقد تخطى عدد الأطراف 150 في عام 1995، ولكنها كانت حتى عام 2005 أى بعد عشر سنوات، قد سجلت عددا من الاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي وخطط العمل بلغ 150. مما يتطلب مضاعفة الجهود واتخاذ إجراءات ملموسة للحفاظ على زخم الجهود المالية التي قد تنشأ عن الأحداث العالمية.
13. إن حقيقة أن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية تميل إلى أن تقع ضمن الاختصاص القانونى لوزارات البيئة، يشير إلى ضرورة بذل جهود إضافية لتعبئة الميزانيات القطاعية لتحقيق أهداف التنوع البيولوجي. فغالبية نقاط الاتصال الوطنية يتم استضافتها من قبل وزارات للبيئة، وتضم الوزارات الأخرى أقل من 10% من نقاط الاتصال الوطنية الخاصة بالاتفاقية. إن التفاوت بين المصالح القطاعية قد سجل على نطاق واسع : الاستراتيجيات والخطط في محاولة لتمديد في

الخطط القطاعية والبرامج والسياسات، ولكن القطاعات وأطر السياسات الوطنية لا تثبت على قدم المساواة في مصلحة أهداف التنوع البيولوجي.

14. ويتطلب النهج المختلف للميزانيات الوطنية تطبيق طرق مختلفة لتأمين مخصصات الميزانية، وذلك بغية تحقيق أهداف التنوع البيولوجي. وسيؤدى إدراج التنوع البيولوجي في الميزانية الوطنية تلقائيا إلى التمويل في المستقبل، بينما يجب في إطار الميزانية الصفرية الحفاظ على زخم تمويل التنوع البيولوجي التي يجب أن تدوم على مر الزمن. ويجب فى ظل الأداء والبرنامج والميزانية التى تستند إلى النتائج، أن يتم دمج احتياجات التنوع البيولوجي في أهداف الميزانية الوطنية. ويتطلب إطار الإنفاق المتوسط الأجل أيضا التنوع البيولوجي ليكون جزءا من نظام الأولوية الوطنية، وقد يسهم خفض الميزانية الوطنية فى إحداث تأثير غير متناسب على التمويل الخاص بالتنوع البيولوجي.

15. وهناك عدة استراتيجيات للتنوع البيولوجي وخطط العمل الوطنية التى تعمل على توفير قياس ثغرات التمويل. ففي طاجيكستان: وستكون حصة ميزانية الدولة 35 ٪ من المبلغ الإجمالي للنفقات اللازمة لاستراتيجيتها الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل (استراتيجية التنوع الحيوي). وستمثل الأموال من المؤسسات البيئية نحو 10 ٪، وسيتم توفير بعض الأموال (20 ٪) من قبل مديري المؤسسات الطبيعية والاقتصادية (مثل مستخدمى الاراضى، والتحريج، والمنظمات غير الحكومية ، إلخ)، وذلك في حين تنفيذ برامج للتنمية المستدامة من الفروع الاقتصادية الخاصة بدعم من الاستثمارات الدولية والمنح. كما أن دعم الهياكل المالية الدولية والجهات المانحة الأجنبية (ما يقرب من 30–35 ٪) لا يزال مطلوبا. ففي مولدوفا ستحافظ على حصتها في الميزانية لأنشطة استراتيجية التنوع الحيوي على مستوى 12–14 ٪، مع التركيز بشكل رئيسي على الميزانيات المحلية. بينما تمثل موارد الدولة من الغابات وملاك الأراضي ستشكل 48–50 ٪. وسيكون دعم المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الأجنبية بنحو 30–32 ٪، كما سيتم الانتهاء من بقية (6–8 ٪) من صناديق البيئية. وتغطى الاستراتيجية والخطة الاستونية قطاعات رئيسية مثل الغابات وصيد الأسماك والزراعة والنقل والصناعة والسياحة وحماية الطبيعة والتعليم والموارد البيولوجية والتكنولوجيا الحيوية والمناظر الطبيعية والصيد والدفاع الوطني ومراقبة الحدود. وسيتم تجميع الإجراءات حسب التفضيلات: مهم جدا، مهم، مهم نسبيا وأقل أهمية. ويفترض أن يمثل التمويل المالي موجودة نحو 40 ٪ من الإجراءات.

16. كما يمكن أن تضفى فجوات التمويل في إدارة المناطق المحمية بعض من البصيرة لنقص التمويل العام في تمويل التنوع البيولوجي. وقد أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة حماية الطبيعة مسح باستخدام بطاقة أداء الاستدامة المالية للنظم الوطنية للمناطق المحمية في 18 منطقة فى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ووجدت انه لم تتم الاستجابة لتوفير ثلث احتياجات التمويل لتنفيذ الإدارة الأساسية، مما يمنع تلك المناطق من العمل بشكل كامل لضمان توفير خدمات النظام الإيكولوجي مثل تنظيم إمدادات المياه واحتباس الكربون والتكيف والقدرة على التكيف مع تغير المناخ.

C. الايرادات الوطنية

17. تعد الإيرادات الضريبية المباشرة من استغلال موارد التنوع البيولوجي ليست كبيرة بشكل عام. بعض الدول تفرض ضريبة على استخدام الموارد الطبيعية مثل الماء والهواء ومواد التغليف وغيرها من العوامل البيولوجية، أو الضرائب المحلية على المساحات الطبيعية الحساسة. وقد ضعت فنلندا النظام الضريبي بحيث ينتقل التركيز في الضرائب تدريجيا من الضرائب المفروضة على العمل لفرض الضرائب على استخدام الموارد الطبيعية والأنشطة الملوثة للبيئة.

18. يعد فرض الرسوم على استخدام التنوع البيولوجي والتى تتضمن القليل من الاجراءات التشريعية هو الأكثر شيوعا بين التدابير الضريبية. وكثير من البلدان تتقاضى رسوما على إصدار وثائق تفويض مثل تراخيص أو تصاريح لاستخدام الطبيعة، على سبيل المثال ، امتياز الغابات وتصاريح الرعي / في محميات الغابات / تراخيص للاستخدام التجاري لموارد الغابات، وتصاريح الصيد / رخصة الصيد / تسجيل للقوارب / امتياز الصيد ؛ تصاريح تصدير سايتس، ورسوم الصيد ؛ رسوم دخول الحديقة الوطنية؛ شهادة تقييم الأثر البيئي؛ وتصاريح الأراضي الرطبة والمياه، والسماح للانبعاثات والصرف الصحي وتصريف المواد الملوثة والنفايات وفقا لمعايير مبررة علميا. وفي بعض البلدان، يتم صب هذه الإيرادات في الوعاء الوطني، وإعادتها إلى التنوع البيولوجي من خلال تخصيص ميزانية سنوية لذلك. بعض البلدان تكرس نسبة من هذه العائدات للاستخدام المباشر لإدارة الطبيعة، كما أن هناك بلدان أخرى تعمل على معالجة الإيرادات من صندوق الدولة الوطني، وبالتالي لا يتم استخدامها لأغراض التنوع البيولوجي.

19. لم تتطور المعرفة الدولية حول القضايا الضريبية المتصلة بالتنوع البيولوجي بالشكل الكافى، مثل المستوى الأمثل من الرسوم، والتشريع، والقدرة على التنفيذ، وقاعدة المعلومات، وإدارة الإيرادات

الناتجة عن ذلك، وكيفية إعادة توجيه الإيرادات نحو حفظ التنوع البيولوجي. ففي زيمبابوى على سبيل المثال، كانت التكلفة السنوية لتصريح سفينة سياحية 50000 $، ولكن يمكن أن يسهم قارب واحد فى توليد مبلغ 500000 $ سنويا. ومع الإبحار في شلالات فيكتوريا ، فإن التكلفة السنوية لتصريح التشغيل 25000 $ في حين أن الصناعة قد تسهم فى توليد حوالي 50 $ إلى 60 مليون دولار سنويا. والسؤال هو ما إذا كانت هذه التدابير الخاصة بالضرائب أو الرسوم تحقق على نحو فعال أهدافها المعلنة. وفي بعض الحالات، لا تستطيع تكلفة الرخصة أن تغطي تكاليف حكومة لعمليات الرصد والإنفاذ ذات الصلة.

20. كما تعمل بعض البلدان أيضا على جمع العائدات من القطاعات الأخرى لأغراض التنوع البيولوجي. فعلى سبيل المثال، يستقبل صندوق ترينيداد وتوباغو الخضراء 0.1 ٪ ضريبة على عائدات الشركات الخاصة. وفي مصر هناك ضريبة إضافية تفرض على تذاكر الطيران المصدرة محليا، والتي تستخدم لتمويل برامج لتطوير السياحة وحماية البيئة. في موريشيوس هناك إلزام للفنادق والمنازل الساحلية الداخلية (مع أكثر من 4 غرف نوم) بدفع رسوم حماية البيئة حوالى 0.75 ٪ من عائداتها السنوية.

21. يمكن للتدابير الإعفاء الضريبي الواردة النظم الضريبية الوطنية أن تعمل على تيسير تدفقات الموارد إلى أهداف التنوع البيولوجي، ويتم تفعيل هذا بشكل متزايد في كثير من البلدان. ويمكن الاطلاع على تخفيض ضريبة الدخل لمنتجات التنوع البيولوجي، والتغيرات في استخدام الأراضي والهبات. وبالمثل، هناك إعفاءات ضريبية على الأرض مقابل المحميات الطبيعية والالتزام بحمايتها، و إعفاءات ضريبة القيمة المضافة (VAT) لمعدات التنوع البيولوجي، والمنتجات والصناديق الخاصة، والإعفاءات من الرسوم الجمركية للواردات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي والتكنولوجيا، والإعفاءات الضريبية على مشتريات التعاون الدولي، والإعفاءات الضريبية للمنظمات الخيرية والمؤسسات، والإعفاءات الضريبية الأخرى التي يمكن أن تكون مفيدة لأهداف التنوع البيولوجي.

22. كما يعد الدفع عن الأضرار التي لحقت بالبيئة نتيجة لعدم مراعاة معدلات وقواعد استخدام الطبيعة أداة محببة ومستخدمة في جمع الموارد لأغراض بيئية. في البرازيل ينص قانون الجرائم البيئية على العقوبات الجزائية والإدارية التي يمكن تطبيقها على السلوك والأنشطة التي تضر بالبيئة. وفي الصين: تشمل الرسوم الإدارية رسوم التخلص من الملوثات فى البحر، وما إلى ذلك

باستخدام أمثلة أخرى تشمل غرامات على الصيد غير المشروع. لكن الغرامات والعقوبات ليست فعالة دائما، وليست بالضرورة قادرة على تعزيز تحقيق أهداف التنوع البيولوجي. ففي بعض البلدان، تعتبر العقوبات المنصوص عليها قليلة للغاية لتوفير رادع حقيقي كما أنها لا تعكس الواقع الفعلي والتكاليف الاقتصادية الحقيقية للضرر. وفي معظم الحالات هناك تقييمات للغرامات الشاملة لاستخدام الموارد البيولوجية أو تستند إلى أسعار السوق الحالية، ولكنها لا تأخذ في الاعتبار التكاليف المرتبطة بالضرر البيئي على المدى الطويل والأضرار غير المباشرة الناجمة عن هذه الأنشطة.

23. وعلاوة على ذلك قد تأتى بعض الإيرادات غير الضريبية من العمليات المباشرة التي ترعاها الحكومات، ولا سيما الأنشطة الاقتصادية داخل المناطق المحمية نفسها، مثل قطع الغابات والرعي، وجمع الفطر والنباتات الطبية، والسياحة البيئية، والفنادق، وركوب الفيل، وإصدار تراخيص التصوير، وتصدير القرود. ففي سانت لوسيا قد ساهمت المنظمات المحلية فى توليد عائدات من اليخوت والغوص والغطس، وإنتاج الغابات، وأشجار عيد الميلاد، ومسارات للغابات. بينما في زيمبابوي ، فقد كان لهيئة الغابات جناح تجاري يعمل بمثابة شركة، إضافة إلى سلطة الحدائق الوطنية والحياة البرية المفروضة على الخدمات المقدمة مع انشاء الصندوق.

24. كما يمكن أن يتم تعزيز الإيرادات المتأتية من الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية تعزيزا كبيرا، ففي أرمينيا ، وكانت الرغبة فى زيادة الإيرادات بصفة عامة هى الدافع الرئيسى لسياسة التسعير وليس عن طريق قوى السوق. على سبيل المثال، تم تحديد أسعار الأخشاب من تكاليف استخراج والحاجة إلى توليد ايرادات معينة، ونتيجة لذلك تم تقييم منتجات الأخشاب بأقل من قيمتها وبيعها أقل بكثير من الأسعار العالمية. ويمكن من خلال إدخال تكنولوجيات حديثة جنبا إلى جنب مع سياسة التسعير المنقحة وتطبيق سياسة تسويقية فعالة للأخشاب، أن يؤدى ذلك إلى زيادة الدخل من الغابات بنحو 650 ٪.

D. *التعبئة القطاعية*

25. تدعو المادة 6 (ب) من الاتفاقية لدمج (بقدر الممكن وحسب الاقتضاء) سياسة الحماية والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي في القطاعات ذات الصلة أو المشتركة، وذلك بين القطاعات الخطط والبرامج والسياسات. وقد اعتمدت معظم البلدان القضايا القطاعية في الاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي وخطط العمل، وما من بلد لديها استراتيجيات التكامل

بمزيد من التفصيل الذى من شأنه أن يجلب أهداف التنوع البيولوجي وأهداف التنمية القطاعية معا. كما تتطالب المفوضية الأوروبية بتحقيق التكامل البيئي في الزراعة والسياسة المتكاملة والتنمية وخطة الإنعاش الاقتصادي، والعمالة والطاقة والمؤسسات، ومصائد الأسماك، والسوق الداخلية والبحوث، والتجارة والعلاقات الخارجية، والنقل، والشؤون الاقتصادية والمالية.

26. ولايزال فهم تكامل التنوع البيولوجي إلى حد كبير في مستوى جمع المعلومات (الجدول 1). والغرض من تكامل المعلومات هو التأكد من أن الخطط والسياسات (وكذلك التشريعات) تدار بصورة مستقلة ومتزامنة مع القطاعات الحكومية. فيجب أن يكون تدفق المعلومات بين الإدارات والأقسام كافياً، حيث قد تتضارب السياسات والقوانين من قطاع واحد من الحكومة مباشرة مع الناحية القانونية والتشريعات في القطاعات الأخرى. هذا ويمكن أن يؤدي ذلك إلى صراعات كبيرة عندما يتم وضع هذه القوانين موضع الاختبار، وغالبا ما يتطلب ارتفاع مستوى صانعي القانون لاتخاذ قرارات لصالح قانون واحد دون الآخر. وقد لا تتوفر لتلك السلطات القانونية العليا المعلومات الضرورية أو الوعي بأهمية الحفاظ على التنوع البيولوجي (ودعم خدمات النظام الإيكولوجي) بسبب المخاوف على ما يبدو أكثر واقعية بشأن الآثار المحتملة على الاقتصاد الوطني في المدى القريب.

27. ومن بين هذه التحديات أمام فعالية تكامل المعلومات هي أن قطاعات المنفصلة الحكومية (وزراء والأفراد المرتبطين بها، فضلا عن موظفي الخدمة المدنية) قد تشجع شواغلها الرئيسية الخاصة وجداول الأعمال ذات الأولوية في سياساتها الداخلية والخطط ضمن الاهتمامات التي قد لا تضيف للتنوع البيولوجي. على سبيل المثال، كثيرا ما نجد صراع مستمر بين الحفاظ على الغابات وإدارتها المستدامة مع الحاجة الملحة للحصول على توليد العائدات الأجنبية من خلال اتفاقات تبادل مربحة البلدان النامية. وفي كثير من الحالات، وبالتالى للوصول إلى التكامل الفعال يجب أن نتعامل مع المفاضلة بين أهداف التنوع البيولوجي وأهداف التنمية.

جدول 1: مفاهيم تكامل التنوع البيولوجى

تكامل المعلومات

ينصب تركيز تكامل المعلومات حول الأحكام الخاصة بمعلومات وبيانات وأدوات السياسة الخاصة بالتنوع البيولوجى، والتى يمكن أن يعكف على قراءتها أو استخدامها الأفراد والقطاعات ذات الصلة.

الإدماج

إدماج منظور التنوع البيولوجي هو عملية تقييم الآثار المترتبة على التنوع البيولوجي في أي عمل مخطط له، بما في ذلك التشريع أو السياسات أو البرامج وفي جميع المجالات وعلى جميع المستويات. إنها استراتيجية لجعل أهداف التنوع البيولوجي جزءاً لا يتجزأ من تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث لا يتم تكريس الانقسام بين الطبيعة والتنمية البشرية. وبحيث يصبح الهدف النهائي هو تحقيق أهداف التنوع البيولوجي.

التكامل الوقائى (التوسع الأفقى)

التكامل الأفقي الوقائى هو عبارة عن استراتيجية تُستخدم لاتخاذ الملكية والسيطرة على حد سواء، وذلك بتوفير الحماية في الموضع أو خارج الوضع الطبيعي وفي مواقع عديدة. التكامل الأفقي يحدث عندما يتم اتخاذ حديقة وطنية أو متحف للطبيعة ودمجهم مع محمية طبيعية أخرى. ومن بين مزايا التكامل الافقى السماح بالنمو الاقتصادى حيث الحصول على مزايا من حيث التكلفة نتيجة للتوسع. قد يستمد هذا النمو من مصادر مختلفة، مثل المالية (بعد الحصول على مجموعة أكبر من الأدوات المالية وبتكلفة أقل) والإدارية (زيادة التخصص من المديرين والتعلم عن طريق العمل) والتكنولوجية (حيث الاستفادة من عائدات النطاق)، والتسويق (حيث شراء الجزء الأكبر من المواد عن طريق عقود طويلة الأجل)، و (نشر تكلفة الدعاية على نطاق أكبر من الأسواق وسائل الاعلام).

تكامل الاستخدام المستدام (التوسع الرأسى)

التكامل الرأسي للاستخدام المستدام يشير إلى العلاقة بين إدارة التنوع البيولوجي والقطاعات الاقتصادية التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على أهداف التنوع البيولوجي، في إدارة التنوع البيولوجي التي تسيطر على قطاعات معينة أو على المستخدم. وبالتالى تمتد خدمات إدارة التنوع البيولوجي لقطاع الإنتاج، وتعمل في مجال استخدام الموارد البيولوجية في الإنتاج والتجارة. وجديرٌ بالذكر أن الاستفادة من التكامل الرأسي هى عن طريق تعظيم فرص التنمية من خلال النظر مقدما إلى إمكانات التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي مثل مختلف المناهج المتكاملة للانتاج.

التكامل الإيكولوجى

إن تكامل النظام الإيكولوجي هو الجمع بين النظم الفرعية للمكونات الطبيعية والاقتصادية في نظام واحد، والتأكد من أن الأنظمة الفرعية تعمل معا كنظام واحد لتحقيق أهداف التنوع البيولوجي والأهداف الإنمائية على حد سواء. هذا النهج يفترض أن يتم متابعته بشكل منهجي مع أهداف التنوع البيولوجي وأهداف التنمية بشكل منفصل ومستقل، ويمكن ربطهم معا تحت إطار التكامل مع تجنب الاضطرار الى اجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية القائمة. كما يمكن تحقيق تكامل النظام البيئي الفعال من خلال مجموعة واسعة من المهارات ومجموعة واسعة من المعرفة متعددة التخصصات والعديد من النظم الطبيعية والبشرية.

تكامل الاقتصاد الصديق للبيئة

بدلا من تقديم مجرد قضية التنوع البيولوجي ودورها فى تحقيق أهداف التنمية، يسعى التكامل الاقتصادالصديق للبيئة إلى تطوير نموذج جديد يعتمد على أهداف التنوع البيولوجي وأهداف التنمية من خلال تمكين التحول السلوكي والاقتصادي. نتيجة لذلك، حظيت أهداف التنوع البيولوجي بالاعتبار الكامل والمساواة في المعاملة في صياغة وتطوير وتنفيذ ورصد وتقييم الاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسات.

28. ويمكن ملاحظة عدم إحراز تقدم في التكامل القطاعي مع أهداف التنوع البيولوجي على المستوى الوطني في وضع السياسات فى المنظمات القطاعية العالمية. وقد وضعت المنظمات العالمية اللاقطاعية توجيهات محددة للتنوع البيولوجي أو وسائل تساعد على التكامل الوطني بين أهداف التنوع البيولوجي وأهداف التنمية القطاعية. والأداة الوحيدة القطاعية التى وضعت في إطار الاتفاقية هي المبادئ التوجيهية بشأن التنوع البيولوجي وتنمية السياحة.

E. العمليات الخاصة بالدين الحكومى

29. ويمكن أن يمثل التنوع البيولوجي جزءا من حل الحكومة لمشكلات الديون الخارجية. ففي السنوات الأخيرة من القرن الماضي، تم تخفيف قدراً كبيراً من عبء الديون وذلك من خلال تطبيق نظام مقايضة الدين لحماية الطبيعة. ونتيجة لذلك، قد تم توليد أكثر من 1 مليار دولار

أمريكي في تمويل البيئي في ما يقرب من 30 من البلدان النامية، ولا سيما في شكل من الصناديق الاستئمانية. أما عن الجهات المانحة الرئيسية، بما في ذلك الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا، فهى تعمل على مواصلة الاستفادة من التنوع البيولوجي كحل لمشاكل الديون المستدامة. فألمانيا وحدها تملك ما يقرب 1.7 مليار يورو من الديون غير المسددة في 2007 والتي يمكن تحويلها لأغراض التنوع البيولوجي.

30. في 12 أغسطس 2010 ، أعلنت حكومة الولايات المتحدة على اتفاق الدين لحماية الطبيعة للحد من دفع ديون البرازيل إلى الولايات المتحدة بما يقرب من 21 مليون دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة. وفي المقابل تلتزم البرازيل بهذه الأموال لدعم المنح المخصصة لحماية غاباتها الاستوائية. وقد أدت اتفاقات مماثلة في وقت سابق إلى توفير أكثر من 239 مليون دولار لحماية الغابات المدارية الاستوائية بالولايات المتحدة في إطار قانون الحفاظ على الغابات (TFCA) لسنة 1998. وهناك في برنامج آخر مخصص لمشاريع مبادرة الأمريكتين (EAI)، الذي أنشئ في عام 1991، بنحو 172 مليون دولار لمشاريع المحافظة على البيئة وإنقاذ الطفل.

31. أنشأت فرنسا العقد الخاص بإلغاء الديون والتنمية (C2D) بوصفه مكمل لمبادرة الحد من ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC). ويقدر المبلغ الإجمالي لإلغاء الديون في إطار المبادرة التي بحوالى 12.7 مليار يورو. وفي عام 2006 ، وقعت الكاميرون وفرنسا اتفاق مبادلة الديون مقابل حماية الطبيعة C2D ، وتخصيص 25 مليون دولار على مدى خمس سنوات لحماية جزء من ثانى أكبر الغابات الاستوائية في العالم. وفي 2008، وافقت مدغشقر وفرنسا على نظام مقايضة لأكبر الديون مقابل حماية الطبيعة، وهى أكبر مقايضة في تاريخ مدغشقر التي توفر 20 مليون دولار لتمويل مؤسسة مدغشقر للمناطق المحمية والتنوع البيولوجي، التي أنشئت في 2005 للحصول على الدعم على المدى الطويل من المناطق في البلاد المحمية. وساعد نظام مقايضة الديون على تجاوز هدف المؤسسة بنحو 50 مليون دولار.

F. الصناديق البيئية الوطنية

32. تمتلك معظم الدول واحدة أو أكثر من الصناديق البيئية، ولا سيما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولقد تم دعم الصناديق البيئية العديد من الموارد الخارجية. مثل تلك التي تستند

إلى مقايضة الديون مقابل حماية الطبيعة. وقد سجل الاستعراض الذى أجرى على 50 من الصناديق الاستئمانية، أن مبلغ 810 مليون دولار قد تم تكريسه للتنوع البيولوجي في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك 74 ٪ في أميركا اللاتينية، و 10 ٪ في آسيا، و 9 ٪ في أفريقيا، و 7 ٪ في أوروبا. أما عن مساهمة الولايات المتحدة ومرفق البيئة العالمية وألمانيا، فقد بلغت نحو 70 ٪، وغطت الموارد من الحكومات الوطنية والجهات المانحة الأخرى ال 30 ٪ الباقية. أما فيما يخص أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فتستخدم هذه صناديق والديون مقابل حماية الطبيعة على أساس متوسط المدى وفي بعض الحالات على أساس طويل الأجل فى التصدي للمشكلات المالية، وفجوات التمويل في إدارة المناطق المحمية وحماية التنوع البيولوجي. وتعد هذه الصناديق الاستئمانية ذات الأهداف البيئية الواسعة أكبر من ذلك بكثير، ولكنها توفر نسبة أقل لخدمة لأهداف التنوع البيولوجي.

المراجع:

حسين أباظة (2008). تمويل برامج البيئة : الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، طلبه، مصطفى، نجيب جورج، وصعب، والبيئة العربية: تحديات المستقبل، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2008.

لبنان (2006). مرفق البيئة العربي : الحاجة إلى تمويل التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة ، والحد من التلوث في العالم العربي ، وزارة البيئة بالتعاون مع الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة ، نوفمبر 2006 .

أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي (2010). تقرير الرصد العالمي : التمويل المبتكر للتنوع البيولوجي، مونتريال، سبتمبر 2010.

الأمم المتحدة (2005). التقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء في الإسكوا في تنفيذ توافق آراء مونتيري، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، E/ESCWA/GRID/2005/5، 6 سبتمبر 2005.

UNEP